التحديات الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة

الدكتور معن مسمار

أ.د عباطه ضبعان ظاهر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف للتحديات الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، والتي تمّ التأكد من صدقها وثباتها، وتكونت عينة الدراسة من (1084) طالباً وطالبةً اختيروا عشوائيّاً من ستّ جامعات أردنيّة، منها أربع جامعات حكومية، وجامعتان خاصتان. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

وأظهرت النتائج أنّ مستوى التحديات (الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة) للربيع العربيّ بصورة مجتمعة على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بالجامعات الأردنيّة جاءت بدرجة متوسطة بوسط حسابي 3.30، واحتلت التحديات الاقتصاديّة المرتبة الأولى من حيث الأهميّة النسبية وبدرجة متوسطة بوسط حسابي 3.33، تلتها التحديات الأمنيّة وبدرجة متوسطة بوسط حسابي 3.31، ثم التحديات السياسيّة والاجتماعيّة وبدرجة متوسطة لكلّ منها بوسط حسابي 3.30، و 3.27 على الترتيب، وفي ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة تمّ تقديم عدد من التوصيات، منها: العمل على توعية أفراد المجتمع الأردنيّ بأبعاد الأخطار المحدقة بالوطن، وإدراكهم للتحديات الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي فرضها الربيع العربيّ على الأردن، والعمل على تحقيق الأمن الاجتماعيّ للمواطن الأردنيّ من خلال إيجاد حلول لمشكلتي الفقر والبطالة اللتين تواجهان الشباب والأسر في المجتمع الأردنيّ.

The Impact of the Security, Political, Economic and Social Challenges of the Arab Spring on the Jordanian Society from the viewpoint of high study Jordanian university students

Dr. Ma’an Mismar

Prof. Dr. Abatah Daher

Abstract

The study aimed at identifying the security, political, economic and social challenges of the Arab Spring on the Jordanian society and from the post graduate students from the Jordanian universities. The study also used some analytical and descriptive statistical approaches.to achieve its objectives the researcher used a questionnaire consisted of two parts to collect field data the population study composed of post graduate students from six public and private Jordanian universities. The study sample consisted of 1084 students were chosen randomly.The study

concluded that the level of the (security, political, economic and social challenges) of the Arab Spring on the Jordanian society and from the post graduate students from the Jordanian universities and the mid-average and the means of the sample's answers was (3.30), economic challenges was (3.33), security challenges was (3.31), political challenges was (3.30), and social challenges was (3.27). Finally, the study suggested the following recommendations: Raise the Jordanian society awareness about the fact of security, political, economic and social challenges that face Jordan because of Arab spring, in order to overcome these challenges, the study also recommends finding joint solution to solve problems that face the Jordan society, and pass the stage of Arab spring with honesty and trust for better life, and to ensure justice among the individual of the Jordanian society.

مقدمة:

شهدت بعض أجزاء الوطن العربيّ بعد عام (2010) أحداثاً وهزات سياسيّة كان لها التأثير المُباشِر على الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، ومن أبرز تلك الأحداث: الثورات العربيّة أو ما اصطلح على تسميته" بالربيع العربيّ"، الذي شكّل حدوثه والسرعة التي انتشر بها مفاجئة لأغلب المهتمين في الشأن السياسيّ الدوليّ، لظهور تلك الدول، وكأنّها مستقرة (Bayat, 2013) وكان لها إفرازات ونتائج أثّرت على مختلف الأصعدة في الدول التي حصل فيها أو الدول المجاورة لها التي نجت منه، وقد وصلت التأثيرات إلى الدول البعيدة عن مسرح الأحداث كالدول الأوربيّة، وأمريكا، وروسيا حيث عانت وقوع عمليات إرهابيّة دامية، كالتي حصلت في فرنسا، وإسبانيا، وتركيا، وأدّت إلى موجات من النزوح البشريّ عن طريق البحر، ومن أكثر الدول المجاورة تأثراً كان الأردن الذي استقبل تقريباً مليون ونصف المليون من المهاجرين، إضافة إلى استهدافه بعمليات إرهابيّة، وما شهده من احتجاجات ومظاهرات مطالبة بالإصلاح.

وقد تعددت المصطلحات التي استخدمت من قبل المنظرين لوصف حالة الاحتجاج التي حدثت في الدول العربيّة (مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا، والأردن) فقد أطلق عليها البعض "ربيع عربي"، والبعض "ثورات"، في حين أطلق عليها آخرون مصطلح "الحراكات الاحتجاجية المطلبية كحالة الأردن"، وما يلاحظ على تلك التسميات بأنّها تماشت مع خصوصيّة الدولة التي وقع فيها، ونوعية المطالب المراد تحقيقها (إسقاط نظام أو إصلاحه) وقوة قيادة الاحتجاج ودرجة تنظيمه، والدعم الداخلي والخارجي الذي تلقته، ومع ذلك فإنّ المصطلح الأكثر تداولاً الذي استخدم لوصف الأحداث السياسيّة في تلك الدول هو: الربيع العربيّ؛ لأن الثورات ينجم عنها تغيير شامل في البنى السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، حيث عرّفها كل من روسكن وكورد وميدوس وجونز (Roskin &Cord &Medeiros & Jones ,2008) بأنّها: تغيير جذريّ في النظام السياسيّ تتمثل في الإطاحة بالنظام السياسيّ السابق، والنخبة التي تدور في فلكه، فبهذا المعنى تؤدي إلى حدوث تغييرات جذريّة في الواقع السياسيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ بشكل عميق، ولمدى طويل يؤدي إلى حدوث تغييرات في بنية التفكير الاجتماعيّ، وهذا ما لم يحدث في تلك الدول. إلا إنّ هذا المصلح استنبط من محاولات إصلاحيّة شبيهة في الحالة العربيّة حدثت في مناطق أخرى من العالم كثورات الطبقة الوسطى عام (1848) في كلّ من فرنسا وألمانيا والنمسا "بولندا" عام (1956) وعام (1982)، وثورة الشباب الجامعيّ في

أوروبا الغربيّة عام (1968) في ألمانيا وفرنسا من أجل تحقيق رؤى الشباب التجديديّة، وربيع "براغ" عام (1968) و"سيول" Seoul" في "كوريا الجنوبيّة" عام (1979)، والثورات التي حدثت في أوروبا الشرقيّة خلال عامي (1989– 1990م) التي نتج عنها سقوط أنظمة الحكم الشيوعيّة، أمّا أول من استخدمه فقد كان مارك لينش (Marc Lynch) في مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) وشاع تداوله في وسائل الإعلام لاحتوائه على دلالات تشير إلى التغيّر الإيجابيّ (عبد الله، 2012).

أما مصطلح "الربيع العربيّ" فهو تسمية غربية، استخدم من قبل جريدة "ساينس مونيتر" الأمريكية (Science Monitor) يوم 2011/1/15 في معرض تعليقها على هروب رموز نظام الحكم في تونس، واستخدم أيضا من قبل الصحفي الفرنسي "دومنيك مويزي" بعد اندلاع الحركات الاحتجاجيّة في مصر يوم 2011/1/26، واستخدمه "محمد البرادعي" في مقابلة له مع جريدة "دير شبيغل" الألمانيّة، واستخدم أيضا من قبل رئيس الولايات المتحدة "باراك أوباما" (جواد، 2012)، وبغض النظر عمن أطلق التسمية فهو يشير إلى البهجة والسرور التي تعقب التخلص من الظلم والاستبداد، وتحقيق مطالب الشعب في الحرية والعدالة وازدهار الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، والاقتصاديّة الراكدة، واستعادة الشعب لسلطته التي تختزل الدولة بمواردها وشعبها في شخص أو نخبة تتصرف بها دون اعتبار له وهو الطرف الثاني في العقد، فهو يشير إلى موجة الاحتجاجات الشعبيّة التي شهدتها الدول العربيّة التي انطلقت شرارتها الأولى أواخر عام (2010) ضدّ نظام سياسيّ اتصف بالاستبداد في قرية صغيرة تدعى "سيدي بوزيد" تقع في تونس ففي تلك القرية أصبح حلم الحرية المستحيل ممكنا (Boukhars, 2011)، وانتقلت إلى بعض الدول العربيّة مدفوعة بسوء الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة في تلك البلاد، وغياب قيم هامة كالعدالة الاجتماعيّة، والكرامة، والحرية (Wilson,2013) وبنضج الفكر السياسي لدى المواطن العربيّ خاصة فئة الشباب نتيجة تطور وسائل التواصل الاجتماعي(الفيس بوك والتويتر، والمواقع الالكترونية، كالمدونات والصحف الالكترونية)، والتي شكلت نظم معلومات ساهمت في تغيير السلوك الاجتماعيّ والسياسيّ على المستويات الفرديّة والمجتمعيّة(Mcquial & Windhal, 1995;Murry, 2012 وأدّت إلى سقوط عدد من الأنظمة السياسيّة العربيّة وإجراء إصلاحات متواضعة وشكليّة في دول أخرى (بني سلامة، 2013)، أمّا (العسوفي، 2014) فيشير إلى أنّ الحراكات الاحتجاجية السلمية الضخمة التي انطلقت في بعض البلدان العربيّة خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسيّة العربيّة، وقد تمخض عنها إسقاط أنظمة الحكم في الدول العربيّة الآتية: مصر، وليبيا وتونس، واليمن، أمّا في البحرين فقد كان من أبرز نتائج الربيع العربيّ المُطالبة بالإصلاح، من خلال تنظيمات سياسيّة وشبابية أطلق عليها الحراكات الشعبيّة والشبابيّة، والتي تكوّنت من مجموعات غير رسميّة من الأفراد تشكلت على أساس سياسيّ أو اجتماعيّ أو وظيفيّ مروا بخبرات تاريخيّة مشتركة ساهمت في تشكيل وعيهم واتجاهاتهم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، بهدف تحقيق مطالب مشتركة تخصّ الشأن العام، واستخدمت وسيلة الاحتجاج والاعتصام للضغط وتحقيق مطالبها، وفي الأردن اتخذت الاحتجاجات شكل الاحتجاجات المطلبيّة ذات الصبغة الشعبية لعدم وجود قوى ديمقراطيّة منظمة قادرة على قيادة التغيير، وبناء هوية قادرة على توحيد الشعب وتقديم خطاب بديل (Baumman,2011)، وانطلقت أولى هذه الاحتجاجات مطلع عام (2011)، بدافع تحقيق إصلاحات سياسيّة واقتصادية، نتيجة سياسة توريث المناصب التي انتهجتها الحكومة، وتغول السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وشعور المواطن بأنّه مؤهل للديمقراطيّة، وقادر على المشاركة في إدارة الحكم، وظهور تيارات وقوى سياسيّة لديها طموحات سياسيّة لتداول السلطة ومشاريع لبناء الأمة وبنفس الوقت ترفض الطرق التي تدار بها الدولة،

كالإسلاميين الذين حاولوا تعزيز موقعهم كلاعب رئيس (Soguk, ;Hazran, 2012; Hellyer, 2011 2011) وتجاوز النصوص الدستوريّة والقانونيّة في كثير من الأحيان، وتردي الأوضاع الاقتصاديّة، وتنامي مديونيّة الدولة إلى معدلات خطيرة، وفشل سياسة الخصخصة وبيع الشركات الوطنية التي كانت ترفد الخزينة بأثمان لا تتناسب وموجوداتها وقيمتها السوقيّة، وارتفاع معدلات البطالة بسبب ضعف النمو الاقتصاديّ، وارتفاع نسب البطالة إلى معدلات خطيرة؛ الأمر الذي سبب الاستياء والإحباط والاحتقان لدى المواطن الأردنيّ وخاصة فئة الشباب (بني سلامة، 2013؛ العرادي، 2013).

وقد عانت المملكة الأردنيّة الهاشمية، كنظام سياسيّ، والشعب الأردنيّ كمكون اجتماعيّ تداعيات الربيع العربيّ الذي حدث في بعض الدول العربيّة المجاورة، وغير المجاورة التي لا ترتبط بحدود جغرافيّة معها، وليس بغريب على المجتمع الأردنيّ مدّ يد العون والمساعدة لأشقائه وقت الأزمات، فمكوّنه الاجتماعيّ يتألف من نسيج اجتماعيّ تمازج عبر الزمن من منابت وأصول شتى؛ نتيجة احتضان المجتمع الأردنيّ أشقاءه الذين عانوا الظلم في بلدانهم، أو لظروف الاحتلال والتشريد، فكان الأردن هو الملاذ الآمن لهم، فانصهروا في بوتقة واحدة وعادوا إلى الجذور العربيّة الإسلاميّة التي نبتوا منها، حتى أصبحوا نسيجاً حريريّاً متماسكاً على الرغم من هشاشة الحالة الاقتصاديّة التي يعيشها هذا المجتمع، وصغر مساحة الدولة، وضعف مصادرها الطبيعية، وفقرها المائي حيث إنّ أغلب أراضيها صحراوية، وقد وضعت نتائج الربيع العربيّ الأردن أمام مشكلات وتحديات اعتبرت مشكلات أو صعوبات أو مخاطر تواجه الدولة، وتحدّ أو تعوق تقدمها، وتقف حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة وتحتاج إلى مواجهة لتجنّب أثارها المدمرة (محافظة، 2010)، وتنوّعت التحديات التي فرضها الربيع العربيّ على الأردن:

أولاً- التحديات السياسيّة التي احتاجت إلى:

1. بناء نموذج ديمقراطيّ يتناسب مع الديمقراطيّات الوليدة في دول الربيع العربيّ.
2. إجراء مزيد من الإصلاحات الدستوريّة، وتحقيق التوازن بين السلطات، والحدّ من تغول السلطة التنفيذيّة على باقي السلطات.
3. إجراء انتخابات نيابيّة تتمتع بشفافيّة ونزاهة من خلال إنشاء هيئة مستقلة تشرف عليها "الهيئة المستقلة للانتخابات"، ومحاسبة العابثين في إرادة الناخبين، والحدّ من سطوة المال السياسيّ (المشاقبة، 2012).
4. تفعيل الولاية العامّة لرئيس الوزراء والحدّ من جعله ترس يُدار من قبل إدارات حكوميّة وأمنيّة (الديوان الملكي، ودائرة المخابرات العامة).
5. تفعيل دور المحكمة الدستوريّة في تفسير دستوريّة القوانين.
6. تأكيد وتعزيز حريّة الصحافة والإعلام ضمن حدود القانون.
7. تفعيل مبادئ حقوق الإنسان، ومعاملة المواطن الأردنيّ ومن يقيم على الأرض الأردنيّة وفقها.
8. وضع قانون انتخاب عصريّ يواكب تطور حالة الأردن والعالم، ويحافظ على وحدة النسيج الاجتماعيّ الأردنيّ، ويمثّل كافة أطيافه السياسيّة والاجتماعيّة (محمد،2013).
9. مواجهة توريث المناصب العامّة وجعل معيارها الكفاءة.

ثانياً- التحديات الاقتصاديّة وتمثّلت في:

1. الضغط على الموازنة العامة لتحسين؛ مطالب حراك المعلمين والمتقاعدين العسكريين لتحسين دخلهم بحيث يتناسب وارتفاع الأسعار.
2. الضغوط الماليّة للإنفاق على مخيمات تحسين ظروف اللاجئين السوريين نتيجة ثورة الربيع العربيّ السورية التي لا زالت مستعرة خاصة مع عدمِ التزام الدول المانحة بتقديم حصصهم المالية لمواجهة ضغوط اللجوء.
3. مواجهة الفساد ومحاسبة الفاسدين تحت ضغط المطالب الشعبيّة وتفعيل دور المؤسسات الرقابية المتمثلة في ديوان المحاسبة ومجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد.
4. ضبط الإنفاق الحكومي وهدر المال العام (محمد،2013).
5. تحسين السياسات الاقتصاديّة لخلق فرص عمل داخليّة أو خارجيّة للحدّ من تنامي ظاهرتي البطالة والفقر.
6. إصلاح نظام التعليم والتعليم العالي وربطه بحاجة السوق المحلي والعربيّ والدولي.

ثالثاً- التحديات الأمنيّة وتمثّلت في:

1. زيادة الظاهرة الجرميّة خاصة المحافظات التي احتضنت مخيمات اللجوء السوري؛ نتيجة التراجع الاقتصاديّ، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، وتغيير التركيبة السكانيّة، ومن أمثلة ذلك تناول الصحافة ظاهرة الزواج من الفتيات السوريات بحجة تشغيلهن في الدعارة أو التسول نتيجة حالة الفقر أو الخلاص من حياة اللجوء في المخيمات (الوزني، 2012؛ مبيض، 2010).
2. حماية الحدود للحدّ من الدخول غير المشروع للأفراد، وتهريب الأسلحة والمخدرات.
3. مواجهة العمليات الإرهابيّة، إذ تعرّض أفراد الجيش والأجهزة الأمنيّة إلى عمليات إرهابية أدّت إلى ارتقاء عدد من الشهداء.
4. تنامي ظاهرة تطرف الشباب والانتماء للتنظيمات الإرهابية، فقد برزت تلك التنظيمات والجماعات بعد أن كانت محجوبة عن الشرعيّة ومحاصرة وملاحقة لأعوام طويلة من قبل الأنظمة، إذ إنّ فوضى الربيع العربيّ في بعض الدول كسوريا ساعد على تمددها وزيادة قوتها (إبراهيم، 2012).

ومن التحديات ذات البعد الاجتماعيّ التي واجهت الأردن نتيجة ثورات الربيع العربيّ:

1. البطالة: تعدّ البطالة من العوامل الاجتماعيّة والنفسيّة المتعلقة في بنية المجتمع بما فيه من عادات وتقاليد وقيم تسهم في بناء شخصية الفرد، والبطالة مشكلة اقتصاديّة واجتماعيّة مصادرها موجودة في المجتمع بما فيه من أنماط اجتماعيّة ومؤسسات وأنماط شخصيّة، كما أدّى دخول العامل السوري سوق العمل إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين (المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن،2009).
2. الفقر: إنّ دخول عائلات جديدة في الإعانات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعيّة مؤشر واضح على فقر كثير من الأسر الأردنيّة، فالبعد المادّي له الأهميّة الأكبر في تحقيق الحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن (الفارس، 2001).
3. ارتفاع أعداد السكان وتأثّر التركيبة الديموغرافيّة؛ نتيجة اللجوء من أهم المشكلات الاجتماعيّة التي تصاحب الصراعات الداخلية والتغيرات البنيويّة في التركيبة السكانيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة بفعل

الانتقال القسريّ الذي يؤدي إلى تجانس طائفيّ نتيجة الإقامة في أماكن واحدة لتلك الطوائف إضافة إلى الصراع الطائفيّ في البلد المضيف خاصة إذا طالت الفترة الزمنية (الوزني، 2012). إنّ مواجهة هذه التحديات قد زادت الضغط على الحكومة الأردنيّة وهددت أمنه الوطني الذي يسعى للمحافظة عليه للاستمرار مستقرا في إقليم ملتهب.

ومن الأطر النظريّة المتوافقة على ما يتعرّض له الأردن بشكل خاصّ لتحديات ناجمة عن مظاهر ثوريّة في محاولة لإيجاد تفسيرات لها نظريّة العقد الاجتماعي، حيث ظهرت هذه النظريّة في القرن السادس عشر، وهي من أولى التفسيرات النظريّة التي ناقشت فلسفة الدولة من حيث نشأتها ووظيفتها، وحقوقها والتزاماتها مع الدول الأخرى، وقد بدأت دراستها في أسس علم الاجتماع الإنسانيّ وتطوره وغاياته قبل دراستها لفلسفة الدولة والظواهر السياسيّة، ومن أبرز روادها جان جاك روسو" (J.J Roussan) واتوماس هوبز (T.Hobbes)، وجون لوك (J.Lock)، وفي تفسير هذه النظريّة لثورات الربيع العربيّ حيث ترى هذه النظريّة أنّ الأفراد في حالتهم الطبيعيّة غير قادرين على جعل الآخرين يحترمون حقوقهم، ولا يستطيعون في قدراتهم العادية أن يحموا ملكيتاهم الخاصّة؛ لذا اتفقوا فيما بينهم على إقامة حكومة تلزم الجميع على احترام حقوق الجميع، وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى العقد، وهذا العقد غير مشروط، فهو يفرض التزامات متقابلة ينبغي على الشعب أن يكون عاقلاً مدركاً لها، فإذا خرجت حكومة ما عن أحكام العقد وهددت الحقوق الطبيعية للشعب فإنّه من حقّ الشعب في هذه الحالة أن يعيد النظر فيما أقدم عليه من عقد مع هذه الحكومة، وله عند الضرورة أن يثور عليها، فالسلطة السياسيّة هي تراضٍ مشترك وعقد إداري؛ لأنّ أعضاء المجتمع متساوون عقلاً ووجدانا (أبو النيل، 2008).

وبناء على هذه النظريّة فإنّ ثورات الربيع العربيّ هي نتيجة لإخلال بعض الحكومات العربيّة في العقد الاجتماعيّ المبرم ما بين المواطن والحكومة، لذا فقد لجأت بعض المجتمعات العربيّة إلى إنهاء العقد من خلال الانتفاضة والثورة، أمّا التحديات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة لثورات الربيع العربيّ على دول الجوار فقد ظهرت نتيجة لإخلال حكومات هذه الدول بالتزاماتها في خدمة المواطن، ومحاربة الآفات الاجتماعيّة مثل فساد غيرها، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت القيام بها مثل تحقيق الأمن والرفاهية لأفراد المجتمع.

مشكلة الدراسة:

نظرا للتهديدات الخطيرة التي تركتها ثورات الربيع العربيّ على الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ والاجتماعيّ والأمن الوطنيّ بشكل عام في الدول التي حدثت فيها والدول المجاورة، وإن لم ترتبط بحدود مباشرة معها كالأردن، فإنّ الأمر يستدعي فهم وتحليل هذه التحديات من أجل مواجهة آثارها السلبية من خلال بناء خلية أزمة طويلة الأجل لرسم السياسات الفاعلة على مستوى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وبناءً على ما سبق فإنّ مشكلة الدراسة تدور حول التعرف على مستوى التحديات الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ وتحليلها للخروج بفهم دقيق واعٍ يقود إلى مواجهته؛ لذا جاءت هذه الدراسة في محاولة للتعرف إلى ماهية هذه التحديات ومستوى تأثيرها على المجتمع الأردنيّ.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

1. إثراء المكتبة العربيّة والأردنيّة بأدب نظريّ حول ثورات الربيع العربيّ وأثرها على الأمن الوطني.

2. تحليل التحديات الأمنيّة والسياسة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من أجل تعميق الفهم ونشره بين طلبة الدراسات العليا خاصة الذين شكّلوا عينة للدراسة فهم قد يتبوءون مناصب قيادية مستقبلية، وإن كان بعضهم يشغلها، وهم على مقاعد الدراسة.
3. تزويد الباحثين وصنّاع القرار بمعلومات عن طبيعة ومضمون هذه التحديات من زاوية علمية حديثة من أجل مساعدتهم على مواجهة هذه التحديات وبناء فهم شامل لأبعاد هذه التحديات واستشراف مستقبل الربيع العربيّ في الأردن.
4. فتح المجال أمام الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات حول موضوع هذه الدراسة في دول عربية أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكلٍ رئيس إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى مستوى التحديات السياسيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة.
2. التعرف إلى التحديات الأمنيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة.
3. التعرف إلى التحديات الاقتصاديّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة.
4. التعرف إلى التحديات الاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة.

التعريفات والمفاهيم الإجرائية:

الربيع العربيّ يعرّف الربيع العربيّ بموجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربيّة، وبدأت في تونس في أواخر عام 2010، ثم انتقلت إلى معظم الدول العربيّة مدفوعة بسوء الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة في تلك البلاد، وأدت إلى سقوط عدد من الأنظمة السياسيّة العربيّة (بني سلامة، 2013).

التحديات السياسيّة والأمنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة: هي المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر السياسيّة أو الأمنيّة أو الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة التي تواجه الدولة، وتحدّ أو تعوق من تقدمها، وتشكّل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيويّة الذاتيّة والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها (محافظة، 2010)، وهي تمثّل مجموعة التحديات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تواجه الدولة الأردنيّة سواء على المستوى الداخليّ أو الخارجيّ. وتعني أمن واستقرار الأردن والحفاظ على مقدراته الوطنية، وتمثّل مجموعة التهديدات الوطنيّة والإقليميّة المؤثرة على الأمن القوميّ الأردنيّ.

المجتمع الأردنيّ: الجماعات البشريّة التي تحمل الجنسيّة الأردنيّة بالمولد أو التجنيس، التي تقيم على أراضي الأقاليم الأردنيّة.

الدراسات السابقة وذات الصلة

من الدراسات السابقة التي تناولت ثورات الربيع العربيّ دراسة **(الوزني، 2012)** بعنوان: "الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردنيّ"، وبيّنت نتائج الدراسة أنّ الكلفة الكليّة للاجئين السوريين على الاقتصاد الوطنيّ خلال فترة الدراسة وصلت إلى ما يزيد عن (590) مليون دينار وبما لا يقل عن (3%) من الناتج المحليّ الإجمالي للبلاد، وما يشكّل نحو (20%) من عجز الموازنة العامة للدولة،

وهناك تأثير مباشر على سوق العمل الأردنيّ وذلك باستحواذ اللاجئين السوريين على ما يقرب من (38) ألف فرصة عمل، أي ما يقارب (40%) من فرص العمل المطلوب توفيرها سنويّاً للعمالة الأردنيّة.

وأجرى أوجبونيا (Ogbonnaya, 2013) دراسة بعنوان: "الربيع العربيّ في تونس ومصر وليبيا: تحليل مقارن للأسباب والمحددات"، واتبعت الدراسة منهج تحليل المضمون بهدف التعرف إلى الآثار والتطورات السياسيّة والديمقراطية على تلك الدول بشكل خاص والعالم العربيّ بشكل عام، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ عجز حكومات الدول المتأثّرة عن الاستجابة على نحو كافٍ للمشاركة السياسيّة والحكم الرشيد وإيجاد الوظائف والسياسات التنمويّة الشاملة التي لعبت دوراً أساسيّاً في الوعي الشعبيّ لدى الناس للقيام بالثورات.

وأجرى "أكيم فوت Achim Vogt" عام 2012م دراسة بعنوان: "وعد الأردن الدائم بالإصلاح" بهدف استعراض مسيرة الإصلاح في الأردن، وهي دراسة وصفية (تحليل مضمون) حيث أشار الباحث إلى أنّ حركة الاحتجاجات الشعبيّة بدأت في الأردن قبل الدول العربيّة التي حدث فيها الربيع العربيّ، إلا إنّ الأردن استطاع تجنب ما حدث في دول الربيع العربيّ نتيجة اعتدال النظام ورغبته في الإصلاح، ولكن عملية الإصلاح في الأردن لا تزال بطيئة وأحياناً متعثرة، وأنّ الأردن لا يزال يملك الفرص للخروج من حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة وتقديم نفسه كنموذج في التّحوّل الديمقراطيّ السلميّ.

وأجرى كورتس رايان (Curtis R. Ryan) عام 2011 دراسة بعنوان: "المعارضة السياسيّة وائتلافات الإصلاح في الأردن"، بهدف دراسة تفاصيل السبل القديمة والجديدة للنشاط الإصلاحي للمعارضة في البلاد المكونة من الأحزاب السياسيّة اليساريّة والجماعات الإسلاميّة، وأشكال جديدة من النشاط لدعاة الإصلاح والديمقراطيّة مثل الحركات الشبابيّة ونشاطاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واتبعت الدراسة منهج تحليل المضمون، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ الأردن شهد عقوداً من النشاط السياسي المؤيد للإصلاح والديمقراطيّة، لكن التغيّرات التي حدثت في النظام السياسيّ لا تكاد تُذكر، واكتفت السلطة السياسيّة بإجراء إصلاحات شكليّة أقرب إلى عمليات التجميل.

وأجرى (المعايطة، 2014) دراسة بعنوان: "اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبيّ الأردنيّ" للتعرف إلى اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردنيّ، حيث تكونت عينة الدراسة من (562) طالبا وطالبة، ومن أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها: وجود علاقة طرديّة متوسطة بين الفساد ونشأة الحراك الشعبيّ في الأردن، وأنّ العوامل المساعدة على انتشار الفساد في الأردن تمثّلت في ضعف الوازع الدينيّ والقيميّ، وانخفاض مستوى الأجور، وضعف الرقابة القانونيّة والإداريّة، وعدم وجود مساءلة جديّة للمتورطين في الفساد، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وعدم جدية السلطة التنفيذية في محاربة الفساد، وضعف الممارسات الديمقراطيّة وانتشار ثقافة الثراء السريع، وسيطرة النخب الاقتصاديّة على صناعة القرار التشريعيّ، وضعف الدور الرقابي للسلطة التشريعيّة، وغياب وجود أحزاب معارضة وأحزاب قوية.

ودراسة (الطراونة، 2014) بعنوان: "تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردنيّ من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الرسميّة"، وجاءت للتعرف إلى تداعيات الأزمة السورية بأبعادها: (الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة، والبيئيّة، والأمنيّة) على الأمن الوطني الأردنيّ من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الرسميّة، وتألفت عيّنة الدراسة من (443) طالباً وطالبة، ومن أهمّ نتائج الدراسة أنّ اتجاهات طلبة الجامعات الأردنيّة الرسميّة نحو تداعيات الأزمة السوريّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والبيئيّة والأمنيّة كانت مرتفعة.

وتوصلت دراسة السويلم ودانكوا وماكي (Al-Suwailem, Dankwa and Mackie, 2014) بعنوان: "الربيع العربيّ في ثلاثة دول شرق أوسطيّه والاستثمار محليّاً ودوليّاً"، بهدف وصف الأوضاع السياسيّة في ثلاثة دول شرق أوسطيّة (مصر، وتونس، وليبيا) للتعرف إلى العوامل التي أدّت إلى حدوث الثورة فيها، واستقصاء أثر الثورة على الاستثمار محليّاً ودوليّاً، وبيّنت الدراسة أنّ الثورات اشتعلت نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والفقر وارتفاع أسعار الغذاء والوقود واختفاء الطبقة الوسطى، وأنّ العوامل السياسيّة التي أدّت إلى حدوث الثورات تتضمن: الاستياء من الحكم الدكتاتوري الذي صادر حريّة الرأي، وقيّد إمكانية المشاركة في الحياة السياسيّة والمدنيّة، والعمل في قانون الطوارئ لفترة طويلة، وغياب نظام العدالة، ونتج عن الثورات انخفاض معدلات السياحة، وتزايد معدلات العنف، وعدم الاستقرار في الأوضاع الأمنيّة، وقد أثرت الثورات سلباً على العديد من الشركات والاستثمارات المحلية.

وأجرى (المجالي، 2015) دراسة بعنوان: "أثر الحركات الاحتجاجيّة في الأردن على الاستقرار السياسيّ" بهدف التعرف إلى مفهوم الحركة الاحتجاجيّة في الحالة الأردنيّة، وأهمّ تصنيفاتها وخصائصها، ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنّ الحراكات الاحتجاجية ساهمت في تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن، وزادت ضرورة تنبيه صانع القرار إلى أهمية تحقيق الاستقرار السياسيّ، وقد شكلت نتائج عدم الاستقرار السياسيّ في التجارب العربيّة في جعل الحراك السياسي في الأردن ينبذ العنف.

ومن الدراسات الحديثة ذات الصلة دراسة (الطراونة، 2017)، والتي هدفت للتعرُّف إلى الآثار المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء في المملكة الأردنيّة الهاشمية، والتعرُّف إلى درجة مساهمة الهجرات القسريّة في انتشار الجرائم في المحافظة، والتعرُّف إلى العوامل المؤدية لارتكاب المهجرين قسريّاً للجرائم في محافظة الزرقاء، واعتمدت الدِّراسة على المنهج المسحيّ التحليليّ لغايات تحقيق أهدافها، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانيّة، وتكوّن مجتمع الدِّراسة من العاملين في المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ مستوى المشكلات الأمنيّة وانتشار، الجرائم المترتبة من الهجرات القسريّة من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء جاءت بدرجة مرتفعة، وأظهرت نتائج الدِّراسة أنّ العوامل الاقتصاديّة، من أهم العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء، تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الأمني في المحافظة، وأنّ من أهم الآثار المترتبة من الهجرات القسرية على الأوضاع العامة للسكان تتمثل في ارتفاع أسعار إيجار المساكن والمحال التجارية، وفي زيادة مشكلتي (الفقر والبطالة)، وفي ارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات، وزيادة مشكلة الأمن الغذائي والمائي، ورفع نسبة الزواج من غير الأردنيّات في محافظة الزرقاء.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أنّ موضوع الربيع العربيّ قد وجد اهتماماً كبيراً لدى العديد من الباحثين والدارسين، فقد أشارت معظم الدراسات التي تمّ استعراضها أنّ الربيع العربيّ قد أثّر بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعيّة والأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة لدى العديد من الدول خاصّة دول الجوار، التي شهدت هجرة أعداد كبيرة من اللاجئين والمهجرين قسريّاً إليها من الدول التي شهدت وما زالت تحت وطأة الصراعات الداخلية المسلحة، وتتميز هذه الدراسة بأنّها تتناول بشكل خاصّ التحديات الأمنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ، من خلال دراسة كميّة تحليليّة لآراء الطلبة

الدارسين في مرحلة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة، الذين قد يتبوءون مناصب قياديّة مستقبليّة، وإن كان بعضهم يشغلها وهم على مقاعد الدراسة.

الطريقة والإجراءات:

يتضمّن هذا الجزء من الدراسة وصف منهجية الدراسة وإجراءاتها، وبيان مجتمع وعينة الدراسة، والإجراءات المتبعة لتحقيق أهدافها بما في ذلك أداة القياس ومؤشرات الصدق والثبات.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعيّ لملاءمته موضوع الدراسة الحاليّة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا المنتظمين ببرنامجي الماجستير والدكتوراه في (6) جامعات أردنيّة، منها (3) جامعات حكوميّة هي: (الجامعة الأردنيّة، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة) و(3) جامعات خاصّة هي: (جامعة عمان العربيّة، وجامعة الشرق الأوسط، وجامعة العلوم الإسلامية) والبالغ عددهم (12052) طالباً وطالبة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2016/2015 م.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (1205) طالباً وطالبة موزعين على (60) شعبة دراسيّة، وشكّلوا ما نسبته (10%) من مجتمع الدراسة، تمّ اختيارهم بطريقة العينة العشوائيّة المنتظمة على أساس اختيار الطلبة من الشعب الدراسيّة، وحسب أعداد الطلبة في الشعب الدراسيّة، في حين تمّ اختيار الجامعات بطريقة قصديّة لوجود برامج للماجستير والدكتوراه فيها، وتمّ توزيع الاستبانة عليهم باليد من قبل الباحث، وتمّ استعادة (1122) استبانة، وبمراجعة الاستبانات المسترجعة تبيّن أنّ (38) استبانة لا تصلح للتحليل الإحصائيّ لعدم اكتمال البيانات، وبالتالي فإنّ العينة النهائية تكوّنت من (1084) طالباً وطالبة، وشكلوا ما نسبته (9.8%) من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يبيّن توزيع مجتمع وعينة الدراسة:

جدول (1)

توزيع مجتمع وعيّنة الدراسة حسب الجامعات

اسم الجامعة	عدد المجتمع	عدد العيّنة	(%) من العيّنة
الجامعة الأردنيّة	4420	397	36.62
جامعة اليرموك	3175	282	26.01
جامعة مؤتة	2547	229	21.13
جامعة العلوم الإسلامية	850	78	7.20
جامعة عمان العربيّة	550	54	4.98
جامعة الشرق الأوسط	510	44	4.06
المجموع	**12052**	**1084**	**100**

أداة الدراسة:

قام الباحث ببناء استبانة اعتماداً على الإطار النظريّ والدراسات السابقة التي تناولت موضوعها، وتألفت الاستبانة من الأجزاء الآتية:

الجزء الأول: البيانات الأوليّة الخاصّة بأفراد عيّنة الدراسة، وتشمل البيانات النوعيّة والأسريّة والوظيفيّة الآتية: الجامعة التي يدرس فيها الطالب، ونوع الكلية، والجنس، والعمر، والمستوى الدراسيّ، والدخل الشهري للأسرة، ومكان الإقامة، وطبيعة العمل.

الجزء الثاني: وتألّف من (59) فقرة توزّعت على المحاور الآتية:

1. المحور الأول ويتكون من (23) فقرة تقيس مستوى التحديات السياسيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ.
2. المحور الثاني ويتكون من (12) فقرة تقيس مستوى التحديات الأمنيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ.
3. المحور الثالث وتكون من (12) فقرة تقيس مستوى التحدّيات الاقتصاديّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ.
4. المحور الرابع ويتكون من (12) فقرة تقيس مستوى التحديات الاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ.

وقد تمّ تدريج الجزء الثالث، واستخدم معيار ليكرت الخماسيّ (Likert) لتدريج الجزء الثالث وعلى النحو الآتي: (1) غير موافق بشده، (2) غير موافق، (3) محايد، (4) موافق، (5) موافق بشدة. كما تمّ الاعتماد على مقياس الوسط الحسابيّ ليعطي تصوراً أقرب وأوضح لأهميّة فقرات محاور الدراسة، وعلى النحو الآتي:

مرتفع	متوسط	منخفض
3.50 فأكثر	3.49–2.50	2.49 فأقل

صدق أداة الدراسة:

تمّ التحقق من الصدق الظاهريّ للأداة بعرضها بصورتها الأوليّة على عشرة من أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه في علم الاجتماع/ علم القياس والتقويم وعلم النفس في الجامعة الأردنيّة ومؤتة؛ لإبداء الرأي في فقراتها وتحديد موقفهم منها.

ثبات الأداة:

تمّ استخراج دلالات الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) كمؤشر على الاتساق الداخلي حيث بلغ معامل الثبات الكليّ (**0.91**)، في حين بلغ لمحاور الاستبانة كما هو مبيّن في الجدول (2):

جدول (2)

قيم معامل ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

المتسلسل	البعد	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات
1	**التحديات السياسيّة**	23	0.88
2	**التحديات الأمنيّة**	12	0.90

3	**التحديات الاقتصاديّة**	12	0.79
4	**التحديات الاجتماعيّة**	12	0.88
5	**الكلّي**	**59**	**0.91**

المعالجة الإحصائيّة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفيّ (المتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة) باستخدام البرنامج الإحصائيّ للعلوم الاجتماعيّة (SPS V. 21).

عرض النتائج ومناقشتها:

1. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول: ما مستوى تحديات الربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تمّ استخدام المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والجدول (3) يبيّن النتائج:
2. نتائج سؤال الدراسة الثاني: ما مستوى التحديات السياسيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس مستوى التحديات السياسيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ.

جدول (3)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابة طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة عن مستوى التحديات السياسيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ مرتبة تنازليّاً

الرقم	البعد	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
6	ساهم الربيع العربيّ في زيادة الاعتصامات العماليّة والنقابية للمطالبة بالحقوق والمكتسبات	3.57	0.948	مرتفع
4	ساهم الربيع العربيّ في زيادة المطالبة بالديمقراطيّة والحريات السياسيّة	3.54	0.911	مرتفع
5	ساهم الربيع العربيّ في زيادة المشاركة السياسيّة لدى المواطنين	3.46	0.902	متوسط
14	ساهم الربيع العربيّ في زيادة التدخل الخارجيّ في السياسة الداخليّة للدولة	3.44	0.936	متوسط
7	ساهم الربيع العربيّ في زيادة المعرفة والوعي في بعض جوانب الحياة السياسيّة	3.44	0.924	متوسط
13	ساهم الربيع العربيّ في زيادة الخطاب السياسي والمنافسة بين الأحزاب السياسيّة في الدولة	3.43	0.833	متوسط
15	ساهم الربيع العربيّ في التعددية السياسيّة (تعدد الآراء والأفكار في الحزب الواحد)	3.41	0.858	متوسط
20	ساهم الربيع العربيّ في زيادة النشاط السياسيّ لمؤسسات المجتمع المدني	3.36	0.906	متوسط

الرقم	البعد	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
18	ساهم الربيع العربيّ في زيادة تدخل المنظمات الدوليّة والمحليّة في سياسات الدولة	3.35	0.923	متوسط
16	ساهم الربيع العربيّ في زيادة أعداد الأفراد المشاركين في الحراك الشعبيّ في الشارع الأردنيّ	3.35	0.882	متوسط
19	ساهم الربيع العربيّ في زيادة حدّة الاضطرابات السياسيّة الداخليّة	3.34	0.903	متوسط
10	ساهم الربيع العربيّ في زيادة مطالبة المواطنين بتشديد القوانين والتشريعات للحدّ من الفساد والفاسدين	3.32	0.951	متوسط
2	ساهم الربيع العربيّ في زيادة الشعور بالعنصريّة والتعصب الإقليميّ لدى أفراد المجتمع	3.30	0.902	متوسط
9	ساهم الربيع العربيّ في تدنّي مشاركة المواطنين في الانتخابات والفعاليات الوطنيّة	3.30	0.890	متوسط
12	ساهم الربيع العربيّ في تنامي دور الأحزاب السياسيّة في المجتمع	3.28	0.880	متوسط
17	ساهم الربيع العربيّ في تصارع المصالح الوطنيّة الداخليّة	3.26	0.879	متوسط
11	ساهم الربيع العربيّ في زيادة الانتماءات الطائفيّة والحزبيّة لدى أفراد المجتمع	3.26	0.872	متوسط
1	أسهم الربيع العربيّ في النضج السياسيّ الشعبيّ لدى أفراد المجتمع	3.22	0.958	متوسط
21	أسهم الربيع العربيّ في تدهور العلاقات الأردنيّة مع بعض الدول العربيّة	3.16	0.983	متوسط
8	ساهم الربيع العربيّ في تدني دور الأحزاب الإسلاميّة في الأردن	3.16	0.821	متوسط
22	أسهم الربيع العربيّ في تقويض دور العشائريّة في الحياة السياسيّة في الأردن	3.13	0.848	متوسط
23	أسهم الربيع العربيّ في إضعاف دور الأردن كمؤيد وداعم للقضية الفلسطينيّة	2.95	1.039	متوسط
3	ساهم الربيع العربيّ في تدني شعور المواطنين بالمواطنة والانتماء	2.94	0.998	متوسط
	المتوسط الحسابيّ العام	**3.30**	**0.457**	**متوسط**

ويتّضح من الجدول (3) أنّ المستوى العام لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن الفقرات التي تقيس مستوى التحديات السياسيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ بلغ (3.30)، بانحراف معياريّ (0.457)، وهذا يمثّل درجة تقدير متوسطة، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسطاً للتحديات السياسيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ، واحتلّت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ في زيادة الاعتصامات العماليّة والنقابيّة للمطالبة بالحقوق والمكتسبات "المرتبة الأولى، وجاءت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ في زيادة المطالبة

بالديمقراطيّة والحريات السياسيّة" المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ في زيادة المشاركة السياسيّة لدى المواطنين" وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ في تدنّي شعور المواطنين بالمواطنة والانتماء"، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنّ الربيع العربيّ نفّس الاحتقان والكبت السياسيّ لدى المواطن وعبّر عن ذلك بالمسيرات والاعتصامات النقابيّة والشعبيّة والحزبيّة، وإلى غياب العدالة، ورغبة المواطن في المشاركة الحقيقية في إدارة الدولة، وقد تفسَّر هذه النتيجة بنضج الفكر السياسيّ لدى المواطن الأردنيّ ووعيه بأنّ الحكومة لخدمة المواطن وليس العكس؛ نتيجة التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي واطلاعه على تجارب وكيفيّة إدارة الدول وخاصة لدى فئة الشباب فالربيع العربيّ كان ربيعاً شبابيّاً، لعب فيه الشباب الدور الأكبر، وقد تفسّر هذه النتيجة بناء على تهميش الأغلبية للمشاركة في تحمل المسؤوليّة واقتصارها على فئة توارثت توليّ الناصب السياسيّة، فهناك عائلات تولّى بها رئاسة الحكومة أربعة أشخاص من عائلة واحدة، فكان الربيع العربيّ فرصة لدى الغالبيّة المهمّشة إلى تنبيه النظام السياسي إلى ذلك، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (المجالي، 2015) ودراسة (Al-Suwailem, Dankwa and Mackie, 2014) ودراسة اوجبونيا (Ogbonnaya, 2013) ودراسة الطراونه (2014)

3. نتائج سؤال الدراسة الثالث: ما مستوى التحديات الأمنيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والجدول (4) يبيّن النتائج:

جدول (4)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات طلبة الجامعات الأردنيّة عن مستوى التحديات الأمنيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ مرتبة تنازليّاً.

الرقم	البعد	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
2	أسهم الربيع العربيّ في الحاجة لمضاعفة جهود الأجهزة الأمنيّة لحفظ الأمن في الأردن	3.61	0.996	مرتفع
4	ساهم الربيع العربيّ في زيادة الأخطار المحيطة بالأردن	3.51	0.953	مرتفع
5	ساهم الربيع العربيّ في زيادة النشاطات السريّة للجماعات المحظورة	3.45	0.900	متوسط
8	ساهم الربيع العربيّ في زيادة أهمية رجال الأمن ودورهم في حفظ الأمن في المجتمع	3.38	0.977	متوسط
3	ساهم الربيع العربيّ في زيادة خطورة الفساد الإداريّ والماليّ كمسبب للعنف المجتمعي	3.36	0.885	متوسط
1	ساهم الربيع العربيّ في زيادة خطر الإرهاب والتطرف في الأردن	3.36	1.023	متوسط
11	ساهم الربيع العربيّ في زيادة الخلاف بين قادة المسيرات والحراكات المطلبيّة والأجهزة الأمنيّة	3.26	0.870	متوسط

الرقم	البعد	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
12	ساهم الربيع العربيّ في زيادة انتشار أشكال السوق السوداء وغير المشروعة	3.25	0.890	متوسط
10	ساهم الربيع العربيّ في ظهور ما يسمى "بالأمن الناعم"	3.21	0.911	متوسط
9	ساهم الربيع العربيّ في تقويض العلاقة بين رجال الأمن والمواطنين	3.17	0.942	متوسط
6	ساهم الربيع العربيّ في زيادة معدلات الجريمة في الأردن	3.13	0.919	متوسط
7	ساهم الربيع العربيّ من خلال وسائل الإعلام بتشويه صورة الأمن الداخليّ للأردن في الخارج	3.06	0.921	متوسط
	المتوسط الحسابيّ العام	**3.31**	**0.544**	**متوسط**

يتضح من الجدول (4) أنّ المتوسط الحسابيّ العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بالتحديات الأمنيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ بلغ (3.34)، بانحراف معياري (0.544)، وتعكس هذه النتيجة مستوى متوسط إذ إنّ مستوى التحديات الأمنيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت متوسطة، واحتلت الفقرة التي تنصّ على "أسهم الربيع العربيّ في الحاجة لمضاعفة جهود الأجهزة الأمنيّة لحفظ الأمن في الأردن" المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ في زيادة الأخطار المحيطة بالأردن"، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة التي تنصّ على"ساهم الربيع العربيّ في زيادة النشاطات السريّة للجماعات المحظورة"، وأخيراً جاءت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ من خلال وسائل الإعلام بتشويه صورة الأمن الداخلي للأردن في الخارج"، فالربيع العربيّ تطلب استنفار الأجهزة الأمنيّة، وزيادة الأعباء عليها من أجل المحافظة على الأمن، وفي الوقت ذاته المحافظة على حياة المواطن، والسماح له بممارسة حريّة التعبير؛ لذا فقد ظهرت مصطلحات أمنية جديدة مثل "الأمن الناعم"، ومن التحديات الأمنيّة للربيع العربيّ تهديد أمن الأردن نتيجة نشاط الخلايا الإرهابيّة داخل الأردن خاصة التي دخلت مع موجات اللجوء وبقيت نائمة في الأردن تنتظر ساعة الصفر، وخير دليل على ذلك شهداء الجيش والأجهزة الأمنيّة الذين سقطوا، وكان أخرها قتل الناشط السياسي ناهض حتر أمام محكمة قصر العدل، الأمر الذي يتطلب من الأجهزة الأمنيّة مضاعفة جهودها للمحافظة على الأمن الاجتماعي، والأحداث الأمنيّة التي وقعت قد تفسّر هذه النتيجة أيضاً، بأنّ اللجوء قد زاد من انتشار ظواهر جرمية مثل الدعارة؛ نتيجة حاجة كثير من اللاجئين إلى المال، واكتشاف الكثير من الخلايا الإرهابية النائمة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (الطراونه، 2014)، ودراسة السويلم ودانكوا وماكي (Al-Suwailem, Dankwa and Mackie, 2014)، ودراسة (الطراونة، 2017).

4. نتائج سؤال الدراسة الرابع: ما مستوى التحديات الاقتصاديّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات أفراد عينة الدراسة والجدول (5) يبيّن النتائج:

جدول (5)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات طلبة الجامعات الأردنيّة عن مستوى التحديات الاقتصاديّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ مرتبة تنازليّاً.

رقم الفقرة	التحديات الاقتصاديّة	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
3	ساهم الربيع في زيادة ارتفاع أسعار الأراضيّ والممتلكات	3.51	0.972	مرتفع
1	ساهم الربيع العربيّ في زيادة الضغط على الخدمات التعليميّة والصحيّة	3.51	0.940	مرتفع
2	ساهم الربيع العربيّ في زيادة الأعباء الاقتصاديّة على الدولة والمواطن	3.50	0.934	مرتفع
8	ساهم الربيع العربيّ في زيادة وعي المواطنين بالفساد الإداريّ والماليّ في الأردن	3.41	0.917	متوسط
12	ساهم الربيع العربيّ في زيادة قلق وتخوف القطاع الصناعي من توقف استيراد الغاز المصريّ للأردن	3.37	0.906	متوسط
10	ساهم الربيع العربيّ في إحلال العمالة الوافدة مكان العمالة المحليّة	3.36	0.929	متوسط
6	ساهم الربيع العربيّ في ضعف العوائد الاقتصاديّة لقطاع السياحة في الأردن	3.28	0.934	متوسط
5	ساهم الربيع العربيّ في زيادة المديونيّة على الأردن	3.26	0.875	متوسط
4	ساهم الربيع العربيّ في خفض الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية الأجنبيّة في الأردن	3.23	0.925	متوسط
7	ساهم الربيع العربيّ في زيادة التقشف الحكوميّ وتقليل النفقات الرأسماليّة	3.22	0.840	متوسط
9	ساهم الربيع العربيّ في إضعاف الشراكة بين القطاع العام والخاص	3.14	0.837	متوسط
11	ساهم الربيع العربيّ في زيادة مشاريع الطاقة البديلة (الرياح، الطاقة الشمسيّة) في الأردن	3.14	0.863	متوسط
	المتوسط الحسابيّ العام	**3.33**	**0.560**	**متوسط**

يتّضح من الجدول (5) أنّ المتوسط الحسابيّ العام لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بالتحديّات الاقتصاديّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ بلغ (3.33)، بانحراف معياري (0.560) وهذا يمثل

درجة تقدير متوسط، ويرى أفراد عينة الدراسة أنّ الربيع العربيّ رتّب تحديات اقتصادية على الدول العربيّة بشكل متوسط، واحتلت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع في زيادة ارتفاع أسعار الأراضي والممتلكات" المرتبة الأولى، تلتها الفقرة التي تنصّ على" ساهم الربيع العربيّ في زيادة الضغط على الخدمات التعليمية والصحيّة" تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ في زيادة الأعباء الاقتصاديّة على الدولة والمواطن. وأخيرا جاءت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ في زيادة مشاريع الطاقة البديلة (الرياح، الطاقة الشمسيّة) في الأردن"، ويمكن تفسير هذه النتيجة على ملاحظة ومعاناة أفراد عينة الدراسة من تلك التحديات، والتي تمثّلت في ارتفاع أسعار آجار الشقق والعقارات إضافة إلى ارتفاع الأسعار، وتآكل الرواتب وزيادة الضغط على قطاع التعليم وقطاع الصحة من قبل اللاجئين السوريين في الأردن ومنافسة العمّال الأردنيّين عليها، خاصة مع محدوديّة فرص العمل، كما ساهم الربيع العربيّ في تناقص موارد الدولة من القطاع السياحيّ، خاصة عوائد السياحة؛ نتيجة الخوف من التّعرض لعمليات إرهابيّة، وكشف الربيع العربيّ حجم الفساد، وهدر المال العام في القطاع الحكوميّ، وقد تفسّر هذه النتيجة بناء على شعور المواطن الأردنيّ بضيق العيش بعد الربيع العربيّ، وتنامي مديونية الدولة، وآثارها السلبية على الطبقة الفقيرة والمتوسطة، وضعف وتآكل البنية التحتية، وفرض المزيد من الضرائب من خلال اللجوء إلى جيب المواطن، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الوزني (2012) الطراونة (2014).

5. نتائج سؤال الدراسة الخامس: ما مستوى التحديات الاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والجدول (6) يبيّن النتائج:

جدول (6)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابات طلبة الجامعات الأردنيّة عن مستوى التحديات الاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّة مرتبة تنازليّاً.

رقم الفقرة	التحديات الاجتماعيّة	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
3	ساهم الربيع العربيّ في رفع نسبة الزواج من غير الأردنيّات	3.50	0.933	مرتفع
12	أسهم الربيع العربيّ في زيادة أخطار مواقع التواصل الاجتماعيّ على الشباب في المجتمع	3.41	1.012	متوسط
7	ساهم الربيع العربيّ بزيادة مشكلات (الفقر والبطالة) بين أفراد المجتمع	3.40	0.953	متوسط
8	ساهم الربيع العربيّ في زيادة مشكلة الأمن الغذائيّ والمائيّ في الأردن	3.38	0.962	متوسط
9	ساهم الربيع العربيّ في انخفاض نسبة تملّك المواطنين الأردنيّين للمساكن	3.30	0.953	متوسط
10	ساهم الربيع العربيّ في الاختلال في التركيبة السكانيّة (التركيب النوعيّ والعمريّ)	3.285	0.86	متوسط

رقم الفقرة	التحديات الاجتماعيّة	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
1	ساهم الربيع العربيّ في ظهور الخلافات الطائفيّة والعقائديّة في الأردن	3.283	0.99	متوسط
2	ساهم الربيع العربيّ في زيادة العنف المجتمعيّ	3.25	0.935	متوسط
4	ساهم الربيع العربيّ في تعميق الفروق الاجتماعيّة بين أفراد المجتمع الأردنيّ	3.20	0.923	متوسط
11	أسهم الربيع العربيّ في تقويض دعائم الوحدة الوطنيّة بين أفراد المجتمع	3.13	0.889	متوسط
6	ساهم الربيع العربيّ في تغيير بعض العادات والقيم والتقاليد المجتمعيّة	3.13	0.938	متوسط
5	ساهم الربيع العربيّ في ضعف بنية الأسرة الأردنيّة	3.02	0.950	متوسط
	المتوسط الحسابيّ العام	**3.27**	**0.622**	**متوسط**

يتضح من الجدول (6) أنّ المتوسط الحسابيّ العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات المتعلقة بالتحديّات الاجتماعيّة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ بلغ (3.27)، بانحراف معياريّ (0.622)، وتعكس هذه النتيجة درجة تقدير متوسطة واحتلّت الفقرة التي تنصّ على" ساهم الربيع العربيّ في رفع نسبة الزواج من غير الأردنيّات "المرتبة الأولى تلاها الفقرة التي تنصّ على "أسهم الربيع العربيّ في زيادة أخطار مواقع التواصل الاجتماعيّ على الشباب في المجتمع" وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ بزيادة مشكلات (الفقر والبطالة) بين أفراد المجتمع"، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة التي تنصّ على "ساهم الربيع العربيّ في ضعف بنية الأسرة الأردنيّة"، ويمكن تفسير هذه النتيجة بناءً على خروج اللاجئين من المخيمات إلى المدن الأردنيّة خاصة المحيطة بتلك المخيّمات مثل المفرق وإربد والرمثا، والامتدادات العائليّة في بعض الأحيان بين اللاجئينَ وبعض العائلاتِ الأردنيّة خاصة البادية الشمالية ممن يسهّل الاحتكاك معهم، وبالتالي الزواج منهنّ علماً بأنّها ليست غريبة في المجتمع الأردنيّ، فالزواج من النساء السوريات أمرٌ شائع في المجتمع الأردنيّ سابقاً نتيجة قرب المسافة وسهولة الزيارات، فهناك العديد من الأردنيّين وممن شغلوا مواقع قياديّة أمهاتهم من عائلات سورية، إلا إنّ اللجوء زاد النسبة كما أنّ هناك عدداً كبيراً من الزيجات كانت تعاطفاً وشفقة عليهن من الجوع والضياع، أمّا بخصوص استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة استخدامها قد يعود إلى دخول مستخدمين جدد من اللاجئين إلى الشبكة، خاصة مع رخص سعر الخدمة وتوفّرها، ومن التحديات الاجتماعيّة التي أقرّت عينة الدراسة بها: ازدياد ظاهرة الفقر والبطالة نتيجة الضغط على موازنة الدولة العامة واللجوء إلى فرض الضرائب لسدّ العجز مع تقصير الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها وانعكست الحالة على حالات ازدياد العنف المجتمعي وبخاصة في الجامعات، وقد تفسّر هذه النتيجة أيضا بناءً على شعور عينة الدراسة في حدوث خلل في التركيبة السكانيّة نتيجة حصول بعض اللاجئين على الجنسية الأردنيّة، وإنّ إقامتهم ستطول وقد تكون دائمة، ومما يؤكد ذلك حدوث بعض الصدامات مع اللاجئين، وعدم ارتياح المواطن الأردنيّ إلى انتشار اللاجئين وسكنهم في المدن والقرى والأرياف الأردنيّة، ومزاحمة المواطن على لقمة العيش والعمل

والبنية التحتية، كما تفسر هذه النتيجة بزيادة حالات الفقر والبطالة والضغط على حصة المواطن الأردنيّ من الماء والدواء والتعليم وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع الوزني (2012)، والطراونة (2014)، والمعايطة (2014).

وفي المحصلة ومن خلال عرض إجابات المبحوثين على أسئلة الدراسة، فقد اتّضح أنّ مستوى تحديات الربيع العربيّ على الأوضاع الاقتصاديّة والأمنيّة والسياسيّة والاجتماعيّة في الأردن جاءت بدرجة متوسطة، ويوضح الجدول (7) ترتيب هذه التّحديات حسب الأهميّة النسبية.

جدول (7)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لإجابة طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنيّة عن مستوى تحديات الربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ

البعد	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب حسب الأهميّة	المستوى
التحديات الاقتصاديّة	3.33	0.560	1	متوسط
التحديات الأمنيّة	3.31	0.544	2	متوسط
التحديات السياسيّة	3.30	0.457	3	متوسط
التحديات الاجتماعيّة	3.27	0.622	4	متوسط
المتوسط الحسابيّ العام	3.30	0.987	-	**متوسط**

تشير بيانات الجدول (7) بأنّ المتوسط الحسابيّ العام لتحديات الربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة بلغ (3.30)، بانحراف معياريّ (0.987) وهذا يشير إلى درجة تقدير متوسط، واحتلت التحدّيات الاقتصاديّة المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية التحديات الأمنيّة، ثم التحديات السياسيّة في المرتبة الثالثة، وأخيراً جاءت التحديات الاجتماعيّة، ومن خلال النتائج السابقة يتضح أنّ آثار الربيع العربيّ على الأردن اقتصادية بالدرجة الأولى، وقد يعود ذلك إلى تأثر معيشة المواطن الأردنيّ بعد حدوث الربيع العربيّ، لأنّه رتّب على الدولة والموازنة أعباء مالية إضافية، وزاد المديونيّة العامة للدولة لتغطية نفقات مخيمات اللاجئين، ودخول أعداد كبيرة منهم لسوق العمل، مع عدم وفاء بعض الدول بالتزاماتها الماليّة نحو الأردن، أمّا التحديات الأمنيّة فجاءت في الدرجة الثانية نتيجة تأثر الأمن وارتفاع معدلات الجريمة خاصة المخدرات، والجرائم الأخلاقيّة، وتهريب الأسلحة، وتعرض الأمن الوطني إلى التهديد؛ نتيجة وقوع عدد من الاعتداءات على أفراد الجيش والأجهزة الأمنيّة، ثم جاءت التحديات السياسيّة في الدرجة الثالثة حيث زادت المطالب الشعبيّة المطالبة بالإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة، وأخيراً التحديات الاجتماعيّة التي ظهرت من خلال زيادة العنف المجتمعي، وتغيّر التركيبة السكانيّة، وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات، مثل دراسة (المجالي، 2015) و(المعايطة، 2014) و(بني سلامه 2013) و(الوزني، 2012) و دراسة أجبونايا (Obonnaya, 2013)، وخالفت نتائج الدراسة الحاليّة دراسة (الطراونة، 2014) في مستوى ترتيب التحديات.

التوصيات:

في ضوء النتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. العمل على إجراء المزيد من الإصلاحات الدستوريّة والقانونيّة لمواجهة تحديات الربيع العربيّ.
2. التركيز على حماية حدود الأردن لمنع دخول الأسلحة والمخدرات والعناصر المتطرفة بالتعاون والتنسيق مع الدول المجاورة خاصة التي نجت من تداعيات الربيع العربيّ.
3. التدقيق الأمني والمراقبة المستمرتين للاجئين الداخلين، والموجودين في المخيمات لضبط الخلايا النائمة قبل استيقاظها، وتهديد الأمن الوطني الأردنيّ.
4. إيجاد تنمية متوازنة في كافة القطاعات الإنتاجيّة من أجل خلق فرص عمل للمواطن الأردنيّ للحدّ من ظاهرتي البطالة والفقر.
5. على الحكومة مطالبة الدول التي تعهدت بتقديم مساعدات للاجئين الوفاء بالتزاماتها من أجل تقديم الخدمات الإنسانية دون المساس بخدمات المواطن الأردنيّ.
6. إعطاء الأولوية في العمل للمواطن الأردنيّ.
7. الحدّ من مغادرة اللاجئين مخيمات اللجوء، وتقديم الخدمات الإنسانيّة لهم في أماكن استقبالهم؛ للمحافظة على الأمن الوطني، والحدّ من اختلال التركيبة السكانيّة ومنع الصدام بين المواطن واللاجئ.
8. تكثيف دور المؤسسات الحكوميّة والخاصة في غرس وتعميق روح الانتماء والإخلاص للوطن لتقليل مؤثرات التحديات المختلفة للربيع العربيّ على المجتمع الأردنيّ والتي تؤثر سلباً على المواطن والمصالح الوطنيّة.
9. إجراء دراسة مماثلة لهذه الدراسة على السياسيين الأردنيّين لمعرفة تداعيات الربيع العربيّ من وجهة نظرهم؛ للاستفادة من المخزون المعرفيّ السياسيّ لديهم.

قائمة المراجع:

أ-المراجع العربيّة

إبراهيم، سعدالدين (2012). **الدوافع السياسيّة والاجتماعيّة من الاستبداد والفساد الى الحرية والعدالة الاجتماعيّة في عبدالاله بلقزيز ويوسف الصواني (محررين) الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربيّ**. ص (87- 101)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

بني سلامة، محمد تركي (2013). **الحراك الشبابي الأردنيّ في ظل الربيع العربيّ: دراسة ميدانية ونوعية**. عمان: مركز البديل للدراسة والأبحاث.

جواد، بلقيس محمد (2012). سوسيولوجية ثورات الربيع العربيّ: دراسة تحليلية لفعل الثورات العربيّة. **مجلة العلوم السياسيّة**، (51). ص 163- 185.

عبد الله، عبد الجبار احمد وعزيز، فراس كوكس. (2012). دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربيّ. **مجلة العلوم السياسيّة**، (44) ص 235-266.

العرداوي، خالد عليوي (2013). الربيع العربيّ: ثورة لم تكتمل، ورقة بحثية قدمت في ندوة تداعيات ما بعد الدكتاتوريات في دول الربيع العربيّ. **وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية، جامعة كربلاء**.

مبيض، هبة خليل سعدي (2010). **اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي: دراسة حالة مخيم بلاطة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المجالي، رضوان (2015). أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، (12)، ص ص 49- 64.

محافظة، علي (2010) **التربية الوطنية**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

محمد، إبراهيم عبد القادر (2013). **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردنيّ في الفترة (1999- 2013)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

المشاقبة، أمين. (2012). **النظام السياسي الأردنيّ**. (ط1). عمان: مطابع الدستور التجارية.

المعايطة، خالد سلطان موسى. (2014). **اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردنيّ**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الطراونه، حكمت (2017). **تأثير الهجرات القسرية المتلاحقة لمواطني دول الجوار على ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة الزرقاء خلال الفترة (2010-2015م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك: الأردن.

الطراونه، هناء أحمد (2014). **تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردنيّ من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنيّة الرسمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك: الأردن.

الفارس، عبد الرزاق (2001). **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربيّ**. (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

الوزني، خالد واصف. (2012). **الآثار الاقتصاديّة للاجئين السوريين على الاقتصاد الأردنيّ: دراسة تحليلية**. المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي: عمان، الأردن.

وقائع المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن (2009). **الفقر والبطالة واحتياجات سوق العمل**. عمان، الأردن.

ب-المراجع الأجنبية:

Al-Suwailem, Yasmeen, A & Dankwa, Joseph Ofori & Mackie, Wayne. (2014). The Arabian Spring in the Three Middle Eastern Countries and the Business Implications Nationally and Internationally. **International journal of Global Business**, (1), 7, pp 34-58**.**

Baummann, Hannes. (2011). Introduction: Nationalism and Ethnicity in the Arab Revolutions. **Studies in Ethnicity and Nationalism** ,11, (3), pp 509- 512.

Bayat, Safe. (2013). The Arab Spring and its Surprises. **Development and change** ,44, (3), pp 587- 601.

Boukhars, Anouar. (2011). The Arab Revolutions for Dignity. **American Foreign Policy Interests.**33, (2), Pp 61-68.

Curtis R. Ryan (2011) "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan", **British Journal of Middle Eastern Studies**, 38:3, 2011.

Mcquial, Denis &Windhal, Sven. (1995). **Communication Models for the Study of Mass Communications**. (2nd ed). New York, Inc**.**

Murray, Kate. (2012). The psychology of the Arab Spring: perspective From an A – level psychologist. **The Psychology of Education Review** ,36, (2), pp 58-64.

Hazran, Yusri. (2012). The Arab Revolution: A Preliminary Reading. **Middle East Policy council** ,11, (3), pp 116-123.

Hellyer, H, A. (2011). Revolution in the Arab World: Egypt and Its challenging. **Journal of Middle East Law and Governance**, (3), pp 118-125.

Roskin, Michael, G.& Cord, Robert, L &Medeiros, James, A&Jones, Walter, S. (2008). **Political Science an Introduction**. New Jersey: Pearson Education, Inc.

Soguk, Nevzat. (2011). Uprisings in 'Arab Street', Revolution in 'Arab Mind, A provocation. **Globalization** ,8, (5), PP 595-599.

Ogbonnaya, Ufiem Maurice. (2013). Arab spring In Tunisia, Egypt and Libia: A Comparative Analysis of Causes and Determinants. **Altarnatives Turkish Journal of International Relations, (12),3,** 14- 25.

Vogt, Achim (2012) "**Jordan's Eternal Promise and Reform**", library.fes.de/pdf_files/ipg/…4/08-a-vogt-eng.pdf

Wilson, Alice. (2013). On the Margins of the Arab Spring. Berghahn Journals: **Social Analysis**, (57), 2, p p 81-98.